لم تخل منهما مطوياتهم... وتغنوا بهما في خيامهم

الفقر والبطالة... سلاحا المترشحين لاستمالة قلوب الناخبين!

■ الوسط - عبدالله الملا

□ في افتتاح خيمته الانتخابية، افتتح المترشح الفلاني للمجلس النيابي الحديث قائلا: «إن شعب البحرين عانى ردحا طويلا من الزمن من سياسات التهميش، وعانى من الفقر والبطالة، فدعونا نعيش في بحرين خالية من الفقر والبطالة!». ويقول آخر في مقصورته الانتخابية: «لماذا الفقر في البحرين؟ ولماذا هذا العدد الهائل من العاطلين عن العمل؟ هل لأن البحرين لا تمتلك موارد ولا توجد بها وظائف شاغرة لأبناء الوطن؟». ويصدح آخر بأن «البحرين لم تعد بحرين الماضي... إنني أعدكم أن أضع قضية الفقر على برنامجي الانتخابي وسأطالب بتحسين أحوال الأسر، وإذا لم يحدث تطور ولم ألق استجابة فإني سأترك مهمتي وأعود إلى بيتي لأنه المكان الأنسب لي إن فشلت». وهمس أحد الحضور في أذن صاحبه الجالس إلى جانبه «إذا حصلت على الفلوس فمن المستحيل أن تترك الكرسي يا صاحبي، هات البوفيه خلنه نمشي!».

هكذا بدا المشهد في كثير من المقار والبرامج الانتخابية، وعود ووعود بتحسين الأحوال المعيشية، وكم سمعنا وصمّت الآذان بوعود مشابهة في انتخابات 2002، ولكن لم يحدث أي جديد، وغرق المجلس النيابي في بحر من الموضوعات الجانبية، والحوارات و «المهاوشات» وفشل كثير من المترشحين أن يفي بما وعدوا به في برامجهم فاكتفوا بتمرير قوانين وقرارات مختلف على جوهرها والغرض منها، حتى باتوا يعرفون بـ «نواب الحكومة»، بل إن بعضهم تهجم على من يتهمون النواب بذلك وقال في مقره الانتخابي «نعم نحن نواب حكومة، وهذا أفضل بكثير من أن نكون نوابا لحكومات خارجية!».

محسن الساعاتي

محمد الصيرفي

الفقر والبؤساء... في برامج الشرفاء!

إن المتصفح للبرامج الانتخابية، يرى أن غالبيتها العظمى تحتوي على مخطط للقضاء على الفقر. ففي أحد البرامج، أدرج المترشح الفقر وأوضح أن القضاء على هذه الظاهرة يكون عبر الآتي: رفع مستوى الأجور في القطاع الخاص تحديدا، لكنه لم يستثنِ القطاع الحكومي فهو بحاجة إلى أصواتهم أيضا، والخطوة الثانية هي عبر رفع مبالغ التأمين ضد التعطل وتطوير الآلية التي سيتم من خلالها التعامل مع العاطلين عن العمل، وتأتي الخطوة الثالثة بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية تدريجيا، ولاسيما في الوظائف القيادية، ووضع لوائح وقوانين صارمة بالنسبة إلى قضية «الفري فيزا»... وعلى رغم أن ظاهرة الفقر لها مكانتها الخاصة في البحرين بصورة مضاعفة، إذ تشير بعض الإحصاءات إلى أن 11 في المئة من الأسر في البحرين تعيش دون خط الفقر، فإن كثيرا من المترشحين استغلوها لدغدغة مشاعر الناس.

لنعد مرة أخرى إلى الأرقام التي تحصر لنا ظاهرة الفقر في البحرين، فبحسب مستشار سياسات مكافحة الفقر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أديب نعمة, فإن خط الفقر هو 5.2 دولارات (أي نحو دينار و965 فلسا) يومياً للفرد الواحد في أسرة مكونة من 6 أفراد. وبناء على ذلك, تصبح أي أسرة فقيرة إذا كان دخلها الشهري يقل عن 936 دولارا (أي 354 دينارا). و هناك نحو 75 ألف أسرة في البحرين، ما يعني أن أكثر من 8 آلاف أسرة تعيش تحت خط الفقر. وعلى هذا الأساس يعيش 11 في المئة من السكان تحت خط الفقر في البحرين. من جهة أخرى, بحسب دراسة لمركز البحرين للدراسات والبحوث, يبلغ خط الفقر لأسرة مكونة من 6 أفراد 337 ديناراً شهرياً. تم افتراض خط الفقر على أنه يعادل نصف الدخل الوسيط (وقدره 674 ديناراً شهرياً). وعلى هذا الأساس, فإن أي أسرة بحرينية يقل دخلها السنوي عن 4044 ديناراً تعتبر فقيرة. ولاننسى أن نذكر أن هذه الأرقام تعود للعام 2003.

وماذا عن مشروع التأمين ضد التعطل؟

لم يترك بعض المترشحين الفرصة تفوتهم، ووجدوا في مشروع التأمين ضد التعطل فرصة أخرى للدخول إلى الناس من باب «الحاجة»، ورأوا أن ما يسعون إليه يبرر الوسيلة التي انتهجوها، وخصوصا أنهم يعلمون أن مشروع التأمين ضد التعطل سيساهم في التقليل من مشكلة الفقر في البحرين، والذي بموجبه سيحصل العاطلون من حملة المؤهلات الجامعية على مبلغ قدره 150 ديناراً شهرياً. أما العاطلون الذين لا يحملون شهادات جامعية فسيحصلون على مبلغ 120 دينارا. أما الأفراد الذين سبق لهم والمؤمن عليهم لكنهم خسروا وظائفهم وبالتالي أصبحوا عاطلين فيحصلون على تعويض على أساس معدل الأجر الشهري خلال مدة 12 شهراً السابقة. وفي كل الأحوال لن يقل المبلغ عن 150 دينارا ولن يزيد على 500 دينار شهرياً. ولعل الفرصة مؤاتية لكثير من المترشحين لاستغلال هذا المشروع في الترويج لحملاتهم الانتخابية، إذ من المنتظر أن يصدق البرلمان المقبل على المشروع، على أن يصدر مرسوم ملكي بتنفيذه ربما في مطلع العام 2007 أو بعد هذا التاريخ ولكن بأثر رجعي.

هناك من يستغل الفقر...

يرى رئيس اللجنة الاجتماعية في جمعية العاصمة للثقافة الإسلامية أن بعض المترشحين يستغلون فعلا استشراء ظاهرة الفقر في البحرين في برامجهم الانتخابية، إلا أنه لا يمكن وبأي حال من الأحوال تعميم هذا الأمر على جميع المترشحين، فلدينا أشخاص ثقات وضعوا مشكلة الفقر في برنامجهم الانتخابي لأن الفقر ظاهرة ملفتة أكثر من غيرها من الظواهر. ويقول: «أنا شخصيا عملت مع أكثر من مترشح في البرامج واللافتات وتصميم الشعارات وغيرها، ولمست من بعض المترشحين الصدق والأمانة في الطرح ولكن الناس ليسوا سواسية».

ويتفق الموظف في القطاع الخاص محمد الصيرفي مع محسن الساعاتي فيما قاله عن «استغلال البعض للفقر والقضايا العالقة لدغدغة مشاعر الناس ومحاولة استمالتهم إلى جانبهم، لكن لا أعتقد أن بمقدورهم العمل على الحبل الآن، وخصوصا أن الناس تعلم الآن من هو الصادق ومن هو الشخص الذي يحاول استغلال عواطف الناس».

واستشاط أحد المترشحين في محافظة المحرق غضبا حين وجهنا له سؤالا عن استغلال الفقر في بعض البرامج قائلا: «لقد أنفقت مبالغ كبيرة على دراسة الملفات الحساسة في البحرين، وكان الفقر أحد أهم الملفات التي لابد أن نطرحها في البرنامج، ربما هناك من يستغل عواطف الناس لكننا لسنا منهم»! إلا أن أحد المترشحين في محافظة العاصمة وافق على أن برامج بعض المترشحين لا يختلف اثنان على كونها برامج دعائية، وخصوصا في طرحهم المبالغ والعلاجات الخيالية لبعض القضايا وخصوصا الفقر والبطالة.

ويوضح «ولاننسى أن بعض المترشحين استغلوا حاجة الناس في مناطقهم وفقرهم بتوزيع المكيفات والثلاجات والهبات غير المسبوقة، وهو أمر لا يليق بهم وخصوصا أن لهم مكانة وصوتا في المجتمع ولا نريد أن نسمي، ولكن القول إن علاج ظاهرة الفقر سيتم من خلال المجلس المقبل أمر من الخيال ونحن بحاجة إلى سنوات طويلة لنصل إلى تسوية الأوضاع في هذه القضية».

الحل في التوزيع العادل للثروة

ولا يستنكر محمد الصيرفي على النواب طرح موضوع ظاهرة الفقر في برامجهم الانتخابية «فالظاهرة موجودة في البلد، إذ إن هناك أسرا لا تملك قوت يومها، بل إن الأوضاع ربما تكون مأسوية أكثر من ذلك بكثير... الغريب أن معظم النواب السابقين طرحوا ظاهرة الفقر في برامجهم، وحين اشتد الوطيس تحت قبة البرلمان لم يطرح النواب كثيرا من الظواهر الخطيرة التي تهدد المجتمع البحريني، واكتفى كثيرون بالعمل كبوق للحكومة داخل المجلس، ولا عجب أن أسماهم بعض النواب بـ (نواب الحكومة)».

ويختلف الطالب الجامعي أسامة زيد مع ما طرحه الصيرفي والساعاتي، وشن هجوما عنيفا على كل من ينتقد برامج النواب، موضحا أن معظمهم وضع له أولويات بحسب حاجيات الوطن والمناطق التي يعيش فيها، وحذر من مغبة الدخول في متاهة الانسياق وراء كتلة من الكتل من دون النظر إلى العواقب التي يمكن أن تنتج عن وصول مترشحين إلى النيابي وهم ليسوا أهلا لهذه المسئولية، مستشهدا بما جرى في المجالس البلدية.

ويعتبر الساعاتي ما طرحه زيد قمة الجمود السياسي، إذ إن بعض الوجوه الجديدة التي ستدخل المجلس النيابي والمجلس البلدي مشهود لها على مستوى الحراك السياسي والفعاليات في المجتمع.

وقال: «نختلف كثيرا مع أولئك الذين يساندون المترشحين بحسب العرق أو المصلحة الشخصية أو المناطقية، نحن أمام مفترق طرق خطير لا يحتمل الخطأ وأعتقد بأن التشكيلة النيابية المقبلة ستكون قادرة على قلب الطاولة وترتيب الأوراق من جديد لصالح الشعب، ونرجو من كل الناخبين أن يضعوا مصلحة الوطن فوق كل شيء قبل أن يقرروا إلى من سيمنحون أصواتهم فالصوت أمانة لابد أن تمنح إلى من يستحق حملها».

ويبقى الأمل يحدو الناخبين في المجلس المقبل، فهل تتمكن التوليفة الجديدة من العمل وإرضاء طموح الناس أم أنها ستكون تشكيلة مشابهة للمجلس السابق؟ وهل سيتمكن النواب من حلحلة الملفات العالقة والقضايا الشائكة؟ هل سيكون لظاهرة الفقر المستشرية في البلد نصيبها هذه المرة أم أنها ستمر مرور الكرام كما مرت على الدوام؟... لا ندري هل سيتحقق ذلك أم لا، ولكن الأيام كفيلة بإعطائنا إجابات شافية إما بالسلب أو الإيجاب.